بعد جلوس النواب على مقاعد الوزراء

رئيس مجلس الأمة رفع الجلسة العادية لعدم حضور الحكومة

25 نائبا وقعوا على طلب عزل رئيس مجلس الأمة وطالبوا بعقد الجلسات حتى وإن لم تحضر الحكومة

الغانم:سأوجه الدعوة لعقد جلسة خاصة للمجلس غداً الخميس والجلسة العادية المقبلة ستعقد في 8 يونيو المقبل

رئيس مجلس الأمة يرفع الجلسة «تصوير : صالح محمد»

عدد من النواب يجلسون في مقاعد الوزارء في الصف الأمامي

الجلسة الخاصة هي لأداء الوسمي اليمين الدستورية ومكافأة الصفوف الأمامية وأحداث المسجد الأقصى

جلسة الخميس ستبحث «الاختبارات الورقية» و مكتب المجلس سيبت في طلبات الجلسات الخاصة لتحديد مواعيدها

مبارك الحريص: جلوس بعض النواب على مقاعد الوزراء مساس بالعرف البرلماني وتعطيل للصالح العام

الحكومة حضرت لإقرار القوانين المعروضة ذات الأولوية لتحقيق مصالح البلاد وتلبية حاجات أهل الكويت

فوجئنا بتكرار استمرار مخالفة بعض أعضاء المجلس للعرف الذي نشأ منذ إقرار الدستور وبدء الحياة النيابية

ما حدث هو إصرار من جانب بعض الأعضاء على تعمد تعطيل عقد الجلسة مما يؤثر على التعاون بين السلطتين

الحكومة لن تقبل المساس بالعرف البرلماني لا سيما أنه لم يعلن من جانبهم عن أسباب هذه الممارسة غير المبررة

لم ندخل قاعة عبدالله السالم احتراما لمسيرة الديمقراطية وتجنبا للمشاركة في الإضرار بالممارسة البرلمانية

لابد من تعاون السلطتين كفريق عمل واحد لتحقيق المصلحة الوطنية والإسراع في تنفيذ خطوات التنمية

صالح المطيري:تصرف النواب ليس غوغائياً وجلوسهم في مقاعد الحكومة هو رسالة واحتجاج يختصر كلمة «ارحل»

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم رفع جلسة المجلس العادية المقررة أمس لجلوس النواب على المقاعد المخصصة للحكومة في قاعة عبدالله السالم.

وقال الغانم في كلمة له قبيل رفع الجلسة «أبلغتني الحكومة بعدم حضورها الجلسة الممتدة إلى جلسة الغد»اليوم» بسبب تواجد النواب على مقاعد الحكومة وبالتالي ترفع الجلسة».

كما أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أنه سيوجه الدعوة إلى عقد جلسة خاصة للمجلس بعد غد الخميس مضيفا أن الجلسة العادية المقبلة سوف تعقد في الثامن من شهر يونيو المقبل.

وقال الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة إن بنود الجلسة الخاصة هي أداء الدكتور عبيد المطيري اليمين الدستورية «عضوا في مجلس الأمة» ومكافأة الصفوف الأمامية إلى جانب أحداث المسجد الأقصى وفلسطين المحتلة وأخيرا «الاختبارات الورقية».

وذكر أن مكتب مجلس الأمة سيبت في طلبات الجلسات الخاصة لتحديد مواعيد انعقادها.

وكان الغانم قد رفع جلسة المجلس العادية المقررة اليوم الثلاثاء بعد إبلاغه من الحكومة بعدم حضورها الجلسة بسبب جلوس النواب على مقاعد الوزراء.

من ناحيته قال وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص انه تلبية للدعوة التي وجهها رئيس مجلس الأمة الموقر لحضور جلسة المجلس العادية العلنية المقرر عقدها اليوم الثلاثاء فقد حضرت الحكومة للمشاركة في استكمال نظر جدول أعمال الجلسة وما يتضمنه من إقرار مشروعات القوانين المعروضة ذات الأولوية لتحقيق مصالح البلاد وتلبية حاجات وتطلعات أهل الكويت الكرام.

وأضاف أن الحكومة فوجئت بتكرار إستمرار مخالفة بعض السادة أعضاء المجلس الموقر للعرف الذي نشأ منذ إقرار الدستور وبدء الحياة النيابية وتواترت عليه جميع مجالس الأمة السابقة وذلك بالجلوس على المقاعد المخصصة بقاعة المجلس لرئيس مجلس الوزراء والوزراء.

وتابع ان ذلك يعد إصرار من جانب بعض الأعضاء على تعمد تعطيل عقد الجلسة مما يؤثر على الصالح العام وتسيير الأعمال والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية رغم إدراكهم المسبق بأن الحكومة لن تقبل المساس بالعرف البرلماني المستقر ولا سيما أنه لم يعلن من جانبهم عن أسباب هذه الممارسة غير المبررة.

وقال ان الحكومة تؤكد على أن عدم دخولها قاعة عبدالله السالم احتراما لمسيرة الديمقراطية وتجنبا من المشاركة في أمور تساهم في الإضرار بالممارسة البرلمانية التي لم يسبق أن شهدتها قاعة عبدالله السالم على مدى 6 عقود وذلك وفقا لما سبق بيانه بتاريخ 2021/4/27 خاصة وأن البين من الممارسة أن بعض السادة أعضاء مجلس الأمة يستهدفون تعطيل العمل والإنجاز المطلوب وإظهار الحكومة بأنها تريد عرقلة عقد جلسات مجلس الأمة ومخالفتها للدستور واللائحة رغم حرصها الدائم على التعاون المثمر مع جميع الزملاء أعضاء مجلس الأمة الموقر بتلبية الدعوة للحضور في الجلسات العادية أو الجلسات الخاصة لمناقشة موضوعات معينة والتي تتم بالتنسيق مع الحكومة احتراما لأحكام الدستور واللائحة ومراعاة التقاليد والأعراف البرلمانية المستقرة التي توجب تعاون مجلس الأمة والحكومة كفريق عمل واحد لتحقيق المصلحة الوطنية والإسراع في تنفيذ خطوات التنمية المستدامة التي توفر مزيد من الانجازات والازدهار.

من جهته قال النائب د.صالح المطيري إن جلوس النواب في مقاعد الحكومة في جلسة مجلس الأمة هو رسالة للحكومة ، مؤكدا أن تصرف النواب ليس غوغائية ، كما أن المقاعد ليست مثبتة لرئيس الحكومة والوزراء .

وأوضح المطيري في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن «هذا الرد السياسي والاحتجاج السلمي من النواب يختصر بكلمة «ارحل» لأن النواب لم يمكنوا حتى بالحديث او إبداء رأيهم السياسي من قبل رئيس مجلس الأمة».

من جهة أخرى تقدم 25 نائباً بطلب عقد جلسة خاصة لمناقشة الاقتراح المقدم من النائب الدكتور عبدالعزيز الصقعبي بشأن تعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة بتمكين نواب المجلس من إعفاء رئيس مجلس الأمة.

النواب طلبوا تحديد يوم الأحد 30 مايو 2021 لعقد جلسة خاصة في الساعة الحادية عشر صباحاً للمناقشة والتصويت على الاقتراح، استناداً على المادة 72 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

هذا وقد قام النواب الموقعون على طلب عزل الرئيس بإصدار بيان «للأمة»، جاء فيه:

«لما كانت الحكومة تطيح بالجلسات العامة والخاصة، وتضيّع حق الشعب في الرقابة على أعمالها، وغيابها عن الجلسات يتم بحجج واهية مختلفة، حقيقتها ازدراء حق الأمة وتعطيل واجبات النواب، وذلك من خلال عدم حضورها لتعطيل الجلسات، ولا تستند بهذا التعطيل على أي قانون أو لائحة، فيجب من الآن فصاعدًا أن تعقد الجلسات حتى وإن لم تحضر الحكومة صيانة للدستور وحفظاً لحقوق الأمة.ولما كان رئيس مجلس الأمة قد تهاون في حماية الدستور، وتنازل عن حق انعقاد الجلسات المكفول للنواب إلى الحكومة، واشترط حضورها لانعقاد الجلسات رغم توافر النصاب النيابي. لذا وجب بدء إجراءات عزل رئيس مجلس الأمة واستمرار إجراءات عدم التعاون مع رئيس الحكومة وأعضائها».

صالح المطيري يطالب برحيل الرئيسين

ترحيب كبير بالنائب القديم الجديد عبيد الوسمي

الكندري يؤكد ضرورة التزام الجميع بالدستور

5 نواب يقترحون تحمل الدولة عن المواطنين رسوم الإجراءات الوقائية ضد فيروس كورونا داخل وخارج الكويت

أعلن 5 نواب عن تقدمهم باقتراح بقانون بشأن تعديل القانون رقم 8 لسنة 1969 بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية.

ويقضي الاقتراح الذي تقدم به كل من النواب أسامة المناور، صالح المطيري، محمد الراجحي ، فرز الديحاني، مبارك العرو، بعدم فرض أي رسوم بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الفحوصات المتعلقة بالأمراض السارية أو الإلزام بتقديم شهادة فحص مخبرية من مختبرات أو مستشفيات خاصة داخل أو خارج الكويت، وإن استوجب الأمر ذلك فيما يخص المواطنين يتم تحميل الدولة كلفة الرسوم.

ونص الاقتراح على ما يلي:

(مادة أولى): تضاف مادة برقم 14 مكرر للقانون رقم 8 لسنة 1969 بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية ونصها الآتي:

«ويكون الفحص بكل أنواعه لأي غاية كانت فيما يخص الأمراض الخاضعة لأحكام هذا القانون ومنح اللقاح والعلاج عند ثبوت الإصابة داخل الكويت أو خارجها مجانيا للمواطنين، ولا يجوز فرض أي رسوم أو مقابل مادي عنها، حتى وإن كان بصورة غير مباشرة عبر تحميلها برسوم تذاكر السفر أو المحاجر الحكومية أو الخاصة أو عبر مختبرات أو مستشفيات خاصة داخل أو خارج الكويت، ففي هذه الحالات تتحمل الدولة ما يتوجب دفعه من تكلفة».

(مادة ثانية): على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ أحكام هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الايضاحية على ما يلي:

لما كان القانون رقم 8 لسنة 1969 بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية هو المنظم لما تشهده البلاد من مواجهة لوباء فيروس كورونا.

ونظرا لاتخاذ دولة الكويت الإجراءات الوقائية اللازمة وما كشفت عنه تلك الإجراءات من حاجة إلى إيجاد تعديل تشريعي تنظيمي لتلك الإجراءات التي تتخذها وزارة الصحة أو السلطات الصحية أو مجلس الوزراء، خصوصا فيما يتعلق بالفحوصات المخبرية والعلاج داخل الكويت وخارجها. وما تبين من فرض رسوم عن إجراء بعض الفحوصات عند السفر أو العودة للبلاد فيما يخص المواطنين الكويتيين وفرض رسوم أو تكاليف مالية على تلك الفحوصات أو إجراءات الاشتراطات الصحية والمحاجر الحكومية أو الخاصة أو تحميل تذاكر السفر رسوم إضافية.

لذا جاء هذا الاقتراح بقانون بإضافة المادة 14 مكرر وفق نصها الوارد في الاقتراح لكف يد جهة الإدارة أيا كانت عن فرضها فيما يخص المواطنين، فلا يجوز فرض أي رسوم بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو الإلزام بتقديم شهادة فحص مخبرية من مختبرات أو مستشفيات خاصة داخل أو خارج الكويت، فإن استوجب الأمر ذلك فيما يخص المواطنين يتم تحميل الدولة كلفة ذلك، ويضع وزير الصحة اللائحة التنظيمية لذلك